

Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يسرني أن أقدم تقريرتي، بصفتي رئيسة مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، بشأن نتائج الدورة الثمانين التي عقدها مجلس الإدارة في جنيف يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتجدرني طيه النص الكامل للاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الإدارة، إلى جانب وثائق إضافية^(١). بيد أنني أود أن أسلط الضوء على بضع قضايا نوقشت خلال الدورة.

فخلال الجلسة العامة الافتتاحية، أدلت وفود من حكومي العراق والكويت، بما في ذلك وفد من لجنة الخبراء الماليين في العراق، المسؤولة عن الإشراف على إيرادات النفط في هذا البلد، ببيانات أمام مجلس الإدارة.

وخلال الجلسة، نظر مجلس الإدارة في طلب قدمه العراق من أجل الحصول على تأجيل لمدة سنة إضافية للمطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) والقاضي بأن يودع العراق في صندوق التعويضات نسبة ٥ في المائة من عائدات جميع مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ونسبة ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسددة إلى مقدمي الخدمات. ولدى نظر مجلس الإدارة في طلب العراق، لاحظ أن الظروف الأمنية الشديدة الصعوبة التي تسود العراق مستمرة منذ اتخاذ مجلس الإدارة قراره ٢٧٢ (٢٠١٤)، الذي أجل متطلبات إيداع العراق للأموال المذكورة في عام ٢٠١٥.

(١) لم ترد في هذه الوثيقة.



وبعد أن أنعم مجلس الإدارة النظر في الطلب، اتخذ القرار ٢٧٣ (٢٠١٥). وهذا القرار يؤجل المتطلبات الواردة أعلاه حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على أن تستأنف عمليات الدفع لتغطية التعويضات المستحقة للجنة في عام ٢٠١٧، وفقا لقرار مجلس الإدارة ٢٦٧ (٢٠٠٩). ولدى اتخاذ هذا القرار، رحب المجلس بتأييد الكويت لطلب العراق وأكد على أهمية وفاء العراق بالتزاماته وإكمال دفع التعويضات المستحقة للكويت في الوقت المناسب.

وإضافة إلى ذلك، استمع مجلس الإدارة إلى معلومات مستكملة قدمتها الأمانة العامة عن أنشطة مراجعة الحسابات المتعلقة باللجنة التي يجريها كل من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وإذ توشك ولاية اللجنة على الانتهاء، ناقش مجلس الإدارة الأنشطة المتعلقة بكفالة إنهاء أعمالها بصورة منتظمة ورحب بالتقدم المستمر الذي تحرزته الأمانة العامة فيما يتعلق بحفظ السجلات الدائمة للجنة.

وأجرى مجلس الإدارة مناقشة بشأن الطلب الذي قدمه العراق للحصول على نسخة من محفوظات اللجنة وأشار إلى استنتاجاته السابقة، لا سيما الموقف الذي اتخذته بعدم النظر في أي خيارات من شأنها انتهاك السرية. وأوعز المجلس إلى الأمانة العامة أن تكتب إلى البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة، لتشجع العراق على إعادة النظر في مقترحات طرحها سابقا لمجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٥ وتدعو وفدا لحضور اجتماع غير رسمي للفريق العامل سيعقد في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لفتح حوار بشأن هذه المسألة.

واعتمد مجلس الإدارة تقرير اللجنة المعنية بالمسائل الإدارية، التي اجتمعت أثناء الدورة ووافقت على ميزانية اللجنة لعام ٢٠١٦.

وتقرر مؤقتا أن تعقد الدورة المقبلة لمجلس الإدارة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(توقيع) آنا ماريا مينينديس بيريس

السفيرة

رئيسة مجلس الإدارة